تطوير خدمة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

إعداد

أ. رشيد عواد خلف الشمري

المقدمة:

تعتبر الجامعات الطريق الرئيس لتطوير المجتمع بكافة مكوناته، حيث تعمل على الانتقال به إلى مجال رحب من التطور والتقدم، وتوفير القوى العاملة المتسلحة بالعلم والمعرفة والمهارة، فيتجه إلى الرخاء والاستقرار.

حيث أصبح التعليم الجامعي عالميا في عصر التكنولوجيا، وأصبح طلبة العلم ينتقلون من بلد إلى آخر طلبا للعلم والمعرفة، لذا اهتمت الجامعات كثيرا بإبراز صور مشرفة لإنجازاتها، وبرامجها التعليمية، للحصول على الدعم المادي الحكومي والمجتمعي، لتعزز ثقة المجتمع في برامجها (أحمد وتهامي، ٢٠١٢، ص١٦٦).

لذا تركز الحكومات على الجامعات، لأن مخرجاتها، الرافد الرئيس للقطاعات الحيوية، فبناء الإنسان المتعلم صاحب القدرة على المشاركة الفاعلة في تحقيق البرامج التنموية هو غايتها لتحقيق أهدافها، والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي القائم على رأس المال البشري (العجيمي والتويجري، ٢٠١٦، ص١٣٨).

والعالم اليوم متطور ومتغير باستمرار وسرعة، مما يتطلب إحداث التطوير والتغيير لتستطيع الجامعات العمل في بيئة مناسبة، والتعامل مع المتغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية، لتنفيذ خططها المتنوعة بنجاح (القليب، ٢٠٠٨، ص٥).

وتعتبر مسألة قبول الطلاب في التعليم الجامعي من المسائل الهامة، حيث لا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث الاستيعاب لمؤسسات التعليم الجامعي ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه المسألة، وعلاقة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول

إجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه المسألة (موسي والعتيبي، ٢٠١٢، ص٧٧).

وتذكر القرني (١٤٣٩، ص٢) أن ذلك لا يكون إلا من خلال نظم وسياسات قبول فعالة في ضوء تنافس جامعي.

وكما أشار أقبولا (Agboola et al, 2012, p.103) نقلا عن القرني (١٤٣٩، ص٣) إلى أن سياسات القبول في الجامعات تعد أمرا هاما بقدر كبير، وعدم الاهتمام بوجود سياسات قبول ذات جودة عالية يؤدي إلى عملية تقييم غير شاملة للسمات والخصائص التي يتمتع بها الطلاب، الأمر الذي يترتب عليه تدن في مستويات جودة الأداء الخاصة بالطلاب لاحقا.

ويمكن الحكم على فعالية القبول بالجامعة من خلال التنافس في أكثر من منظور، فمن منظور الطلاب: تعني الفعالية إتاحة التعليم الجامعي والعالي لهم الذي يفتح أمامهم الفرص في الحياة. ومن منظور مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي: فإن ما يهم هو قدرتهم على الحصول على دور فعال في اختيار الطلاب وأن تتناسب قدرات الطلاب المقيدين بها مع رسالتها الأكاديمية، أما بالنسبة لمنظور الحكومة: فإن القبول الناجح يعني وجود عملية تتسم بالعدالة والكفاءة وتحقيق نتائج تخدم المواطن والوطن، وذلك لتحقيق تطلعات المجتمع **(OECD, 2010, PP 144-115)** نقلا عن القرني ١٤٣٩، ص٣).

وعلى هذا الأساس فإن التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي قد أصبح مطلبا أساسيا في توسيع فرص القبول وتحقيق المزيد من ديمقراطية التعليم وعموميته، وبالتالي فإن الاعتماد على نظم قبول أكثر مرونة وأقل تعقيدا سوف يؤثر إيجابا في مستوى الجودة المنشودة (موسى والعتيبي، ٢٠١٢، ص٧٨).

مشكلة الدراسة:

جاءت توصيات مؤتمر "دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠" بأهمية الاستثمار في التعليم، وتجويد مخرجاته، من خلال تعزيز الممارسات الجيدة في الجامعات السعودية في مجال الاستثمار في مدخلات التعليم، ونظمه، وتجويد مخرجاته، لتتوافق مع متطلبات سوق العمل، واقتراح الأفكار والآليات المناسبة لتعزيز جهود الجامعات السعودية تجاه مناسبة مخرجات المنظومة التعليمية مع متطلباته (مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٧).

وأكدت دراسة الداود (٢٠١٧، ص ٤٢١) على أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ استهدفت عدة أهداف منها أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة بحلول ٢٠٣٠، مع تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة في الاختبارات الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.

ويؤدي نظام القبول في الجامعات وما يرتبط به من سياسات دورا مهما في جودة المخرجات؛ ولهذا فإن إعادة النظر في سياسات القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات أصبحت من الأمور التي لا يمكن وضعها جانبا (حميدات، ٢٠١١، ص٩).

وحيث تسعى الجامعات للتجويد في منظومتها في ظل المستجدات التربوية وفي مقدمتها نظم وسياسات القبول، خاصة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، والتي ترتكز ارتكازا كليا على رأس المال البشري وجودته ومهارته، فهو محور الارتكاز في تنفيذها وتحقيق أهدافها.

لذا لا بد من إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات السعودية حيث إن " التنوع في مؤسسات التعليم العالي أصبح مطلبا أساسيا في توسيع فرص العمل وتحقيق المزيد من ديمقراطية

التعليم وعموميته، ومن ثم فهي تمثل مطلبا أساسيا لاعتماد نظم قبول أكثر مرونة وأقل تعقيدا، بما لا يؤثر سلبا على مستوى الجودة المنشودة" (موسى والعتيبي، ٢٠١٢، ص ٨٧).

كما أن اختبارات القبول بالجامعات السعودية الممثلة في اختبارات القدرات والتحصيل قد ركزت في مجملها على مفاهيم الصدق التقليدي لاختبارات القبول. ولم تدرس صدق الاختبارات من منظور التوجهات العالمية الحديثة بوصفه سلسلة من الافتراضات التي ينبغي تتبعها (درندري، ١٤٣٤، ص ٤٠).

لذا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما التصور المقترح لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

وتنبثق منه السؤال الفرعي التالي:

١- ما واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

٢- ما التصور المقترح لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

أهداف البحث

١- التعرف على واقع خدمات القبول والتسجيل في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

٢- تقديم التصور المقترح لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

أهمية البحث

١- إبراز دور خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

٢- الاستفادة مما جاء في هذا البحث في إجراء بحوث ودراسات مستقبلية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على التعرف على واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية بالإضافة للتعرف على رؤية ٢٠٣٠ في مجال التعليم، ثم بناء تصور مقترح لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٤١ – ١٤٤٢هـ.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة على عدد من عمداء الكليات، ووكلاؤهم ورؤساء الأقسام بجامعات القصيم والجوف وحائل.

مصطلحات البحث

التطوير: تعرفه القرني (١٤٣٩، ص١٠) بأنه: مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في خدمة القبول.

خدمة القبول: يعرفها بوليسل وفريمان **(Polesel & Freemam, 2015, P. 5)** نقلا عن القرني (١٤٣٩، ص١٠) بأنها: "مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم بناء على أساسها اختيار الطلاب".

رؤية ٢٠٣٠: هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية، تم الإعلان عنها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦م، حيث ترتكز على ثلاثة محاور هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وتضمنت الرؤية سبل التطوير التعليمي من حيث بناء فلسفة المناهج وسياساتها وأهدافها، وسبل تطويرها وآلية تفعيلها وربط ذلك ببرامج إعداد المعلم وتطويره المهني، والارتقاء بطرق التدريس، والتركيز على بناء المهارات، وصقل الشخصية وزرع الثقة وبناء بيئة دراسية محفزة ومرغبة للتعلم، مرتبطة بمنظومة خدمات مساندة ومتكاملة (وزارة التعليم، ٢٠١٨م).

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

لقد تعددت وتنوعت معايير القبول تبعا للمرحلة الزمنية التي نعيشها، ففي الوقت الذي أظهرت مؤسسات التعليم العالي قدرتها على استيعاب كافة المتقدمين من خريجي الثانوية العامة وخريجاتها كانت أغلب مؤسسات التعليم العالي تعتمد على معيار نسبة الثانوية العامة كمؤشر للتنافس بين المتقدمين والمتقدمات، ولكن مع زيادة حجم الطلب على التعليم العالي مع نهاية القرن

الماضي برزت قضية القبول والاستيعاب وأفرزت مفاهيم جديدة كالجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص وغيرها ما فرض التعامل مع معطيات جديدة تتضمن تحقيق الحد المناسب من أهداف وتطلعات المؤسسة التعليمية. (القرني، ١٤٣٩، ١٣)

وتعد خدمة قبول الطلاب في التعليم الجامعي من الخدمات الحيوية وسيتناول هذا العرض أبرزها.

أولا: قبول الطلاب

تسعى هذه الخدمة لتنظيم وتسهيل خطوات انتقال الطلاب المتخرجين من المرحلة الثانوية إلى دخول الكليات والجامعات، ويمكن تعريف عملية القبول في التعليم العالي بأنها: "مجموعة النظم والإجراءات التي تمكن الطالب من الانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة ما بعد الثانوية" (الكاظمي، ١٩٩٠، ٢٢)

ويعرف القبول إجرائيا بأنه: مجموعة قواعد ومعايير تحددها الجامعات كأساس للموافقة على التحاق الطلاب بكلياتها.

وتعمل إدارة القبول في الجامعة كحلقة وصل بين التعليم العام والتعليم العالي، ويعتبر قسم القبول التابع لعمادة القبول والتسجيل في أي جامعة هو بوابة الدخول إلى الجامعة.

ثانيا: سياسات القبول ونظمه بالتعليم الجامعي:

يرى الكاظمي (١٩٩٠م، ص٢٣) أنه يمكن تصنيف أنظمة القبول إلى ثلاث مجموعات عامة وهي:

أولاً: القبول المفتوح: ويقصد بهذا النظام عدم وجود متطلبات محددة ومعايير ثابتة يقبل في ضوئها الطلاب بالكلية ويكتفى فقط بحصول الطالب على شهادة الثانوية أو ما يعادلها من شهادة أو خبرة علمية، وسلبيته في عدم مراعاة الكليات أو الجامعات للحاجات الأساسية لمتطلبات المجتمع وظروفه وإرباك لخطط التنمية بالمجتمع.

ثانياً: القبول المقيد (الاختيار المقنن): وهذا النمط يرجح احتياجات التنمية وحاجات المجتمع على الرغبات الشخصية أو ما يعرف بتوجيه التعليم لخدمة الأهداف الاجتماعية، وهذا النمط من القبول له شروط وقوانين ومعايير متعددة ينبغي أن تنطبق على المتقدم للالتحاق بالكلية أو الجامعة إضافة إلى حصول الطالب المتقدم على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

ثالثاً: القبول التنافسي: يتيح هذا النمط فرصة التنافس بين مستويات مرتفعة من المتقدمين للالتحاق بالكليات أو الجامعات، لتتمكن المؤسسات التعليمية من اختيار أفضل العينات من بينهم فتحصل كل كلية أو جامعة على صفوة مختارة من الطلاب تحافظ على مستوى أكاديمي معين. ومثل هذا النمط من القبول تلجأ إليه بعض الكليات والجامعات العريقة التي تهتم بسمعتها العلمية ومكانتها الأكاديمية بين الجامعات.

وبالنسبة لهذه التصنيفات فالتصنيف الأول نادرا ما يعمل به في الوقت الحالي، أما التصنيف الثاني هو المعمول به في غالبية مؤسسات التعليم في المملكة، وكذا التصنيف الثالث فتعمل به عدد من الجامعات منها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبعض الكليات العلمية.

ثالثا: مبادئ وأسس القبول في الجامعات

ترى (القرني، ١٤٣٩) أنه ينبغي التأكيد على وجوب أن تساير المبادئ التوجهات العالمية الأساسية، وأهمها:

- ضرورة أن يتفق نظام القبول مع القدرة الاستيعابية الخاصة ببيئات التعليم الجامعي.
- أن يتفق مع التغيرات التي تطرأ على ساحة التعليم الجامعي والزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب.
- قدرة نظام التعليم الجامعي على التكيف مع التنقل المتزايد للطلاب من بيئة إلى أخرى.

رابعا: أهمية سياسة القبول في الجامعات

إن أهمية وجود سياسات للقبول في الجامعات انطلقت من المنطلقات التالية: (سرور، ٢٠١١، ص ٩٢)

- التدني الواضح لمستوى بعض الخريجين الجامعيين والذي يرجع في بعضه إلى عدم وجود معايير واضحة ومقاييس محددة للطالب الجامعي القادر على مواصلة دراسته الجامعية بنجاح.
- التطور الحادث في احتياجات سوق العمل الحديثة والمواصفات المشترطة في من يعمل فيها.
- الاتجاه العالمي الحديث، والذي يتطلب الالتزام بمواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية. ومنها ضرورة التأكد من أن الطالب الملتحق بالمؤسسة تم اختياره بعناية ووفق أسس علمية مدروسة.
- الاستجابة لاستراتيجيات التطور الحالية والخاصة بتفويض الجامعات في عقد اختبارات القبول الخاصة بها والتي تتحدد في ضوء نتائجها نوعية الطلاب القادرين على مواصلة الدراسة الجامعية.

خامسا: سياسات القبول في الجامعات السعودية

وفيما يلي عرض لسياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي كما حددتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بموجب القرار السامي رقم (٣٠٣٠/ م ب) بتاريخ (١٤٢٨):

- المادة الثانية: يحدد مجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجالس الكليات والجهات ذات العلاقة في الجامعة عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم في العام الدراسي الجديد.
- المادة الثالثة: يشترط لقبول الطالب في الجامعة الآتي:
  - أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من داخل المملكة أو خارجها.
  - ألا يكون قد مضى على حصوله على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد على خمس سنوات.
  - أن يكون حسن السيرة والسلوك.
  - أن يجتاز أي اختبار أو مقابلة شخصية يراها مجلس الجامعة بنجاح.
  - أن يكون لائقا طبيا.

- أن يحصل على موافقة على الدراسة من مرجعه إن كان يعمل في جهة حكومية أو خاصة.
- أن يستوفي أي شروط يحددها مجلس الجامعة وتعلن وقت التقديم.

- المادة الرابعة: تكون المفاضلة بين المتقدمين ممن تنطبق عليهم جميع الشروط وفقا لدرجاتهم في اختبار الثانوية العامة والمقابلة الشخصية واختبار القبول إن وجدت. (القرني، ١٤٣٩، ٣٢)

وقد رفعت وزارة التعليم العالي إلى مجلس التعليم العالي مذكرة إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي ليكون مركزا مستقلا يعنى بالاختبارات والمقاييس المختلفة، وصدر الأمر السامي برقم (٨/٤٧١) بتاريخ (١٩/٦/١٤٢١هـ) بالموافقة على قرار مجلس التعليم العالي المؤيد بقرار مجلس الوزراء المتضمن:

- أن يكون من ضمن متطلبات القبول في الجامعات إجراء اختبارات تكون نتيجتها معيارا يستخدم إلى جانب معيار الثانوية العامة ويمكن أن تجرى هذه الاختبارات وفقا للآتي:
  - اختبار لقياس قدرات الطلبة ومهاراتهم واتجاهاتهم والتحصيل العلمي.
  - أن يسمح بتكرار الاختبارات أكثر من مرة في العام.
- إنشاء مركز للقياس والتقويم يسمى (المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي) ذو استقلال مالي وإداري يكون له مجلس إدارة يرأسه وزير التعليم العالي.
- كما نصت مذكرة إنشاء المركز على قيام المركز بالاختبارات والمقاييس التي تستخدم لمزاولة المهن المرتبطة بمخرجات التعليم. (آل سعود، ٢٠٠٩، ص ص ٨٢٢-٨٢٣)

سادسا: واقع القبول في الجامعات السعودية

شهد التعليم الجامعي نهضة نوعية وكمية تمثلت في التوسع الكمي في زيادة أعداد الجامعات والكليات؛ حيث زاد عدد الجامعات من سبع جامعات حكومية فقط عام ١٣٩٥هـ ليصل عددها عام ١٤٣٥هـ إلى ٢٨ جامعة حكومية و٢٨ جامعة وكلية أهلية، وقد اهتمت وزارة التعليم بتوفير فرص القبول أكبر عدد ممكن من خريجي وخريجات الثانوية العامة حيث بلغ عدد

الطلاب والطالبات المستجدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥ -١٤٣٦هـ نحو٢٧١٤٥٣ طالبا وطالبة فيما وصل عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي ١٤٣٥ -١٤٣٦ نحو ٦٣٨ , ٢٢٢١ , ١ طالبا وطالبة، وللمملكة العربية السعودية تجربة في مجال سياسات القبول الجامعي تعد تجربة وطنية جديدة في العالم العربي، وقد استفادت هذه التجربة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختيار الطالب للتعليم الجامعي. ولقد أدى إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم إلى تحديد العديد من الفوائد بعضها يصب في مصلحة الطالب وبعضها في مصلحة الجامعات، وبعضها في مصلحة التعليم بشكل عام. وهذه المصالح لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها. ومن أهم هذه المصالح زيادة الثقة بالطلاب المقبولين للبرامج الجامعية وتقليل الهدر وزيادة العدالة والإنصاف في القبول (القرني، ١٤٣٩، ص ٣٥)

سابعا: الخدمات الطلابية لإدارة القبول والتسجيل بالجامعات

تتشابه الخدمات المقدمة من قبل الجامعات بشكل كبير ومنها:

١- تقديم خدمات القبول والتسجيل للطلبة عن طريق البوابة الإلكترونية للجامعة.

٢- إصدار السجلات الأكاديمية للطلاب وتوثيقها.

٣- تنظيم إجراءات قبول الطلبة المتميزين من غير السعوديين.

٤- تلقي طلبات التحويل من خارج الجامعة.

٥- المشاركة في اختبارات القبول للطلاب المستجدين.

٦- استقبال الوفود الطلابية الزائرة وتزويدهم بالمعلومات والنشرات اللازمة.

٧- حفظ ومتابعة نتائج الطلاب وجميع ما يتعلق بها.

٨- متابعة سير الطالب حسب الخطة الدراسية وتوثيق تخرجه.

٩- تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ومجالس الكليات واللجنة الدائمة للمشاكل الطلابية ولجنة تأديب الطلاب.

١٠-إجراء التعديلات المتعلقة باسم الطالب وهويته حسب الأنظمة.

١١-تنسيق عمليات تحويل الطلاب من كلية إلى أخرى ومتابعة ما يتعلق بذلك من معادلات وخلافه.

١٢-إجراء التسجيل الآلي للطلاب، وإصدار الجداول الدراسية للطلاب.

١٣-إصدار قوائم أسماء الطلاب في المقررات وإرسالها للكليات.

١٤-تلقي استفسارات الكليات والإجابة عنها فيما يخص تسجيلات الطلاب.

١٥-معالجة تسجيل الطلاب المتوقع تخرجهم ومن يوجد لديهم مشاكل في تسجيلهم.

١٦-تقديم الخدمات الأكاديمية على أكمل وجه في أقصر وقت وأقل جهد.

١٧-وضع آلية لقبول الطلاب بمعايير محدّدة تتناسب مع إمكانيات الجامعة ومتطلبات المجتمع والبيئة.

١٨-تأمين التجهيزات والأمكنة والمواد الأخرى اللازمة لتنفيذ أعمال القبول والتسجيل.

١٩-تحقيق أسس التعاون بين الكليات لتنفيذ الأعمال المشتركة والتشاور معها في آليات القبول والتسجيل.

٢٠-إدارة عملية القبول وتحديد مواعيده وأماكن القبول، والامتحانات للقبول.

٢١-إتمام عملية التسجيل في مطلع كل فصل (مستوى) من العام الدراسي في المواعيد المحددة للتسجيل.

٢٢-إعلان قرار القبول للطلبة بعد استيفاء مسوغات القبول.

٢٣-إجراء عمليات النقل والتحويل وفق الأنظمة المتبعة في اللائحة بين كليات الجامعة أو بين الجامعة والجامعات

٢٤-العمل على توفير مقعد في الجامعة للطلبة المنطبقة عليهم شروط القبول.

٢٥-تطوير أليات القبول والتسجيل مع الاستغلال الأمثل للتقنية.
٢٦-تنفيذ الإجراءات المقررة في قبول الطلبة بالتنسيق مع الكليات بما يتفق مع سياسة الجامعة.
٢٧-متابعة إجراءات القبول الإلكتروني، واستخراج قوائم القبول النهائية والأرقام الجامعية.
٢٨-تنفيذ عمليات النقل والتحويل من داخل الجامعة وخارجها وفق الضوابط المنظمة لذلك.
٢٩-القيام بأرشفة ملفات المقبولين إلكترونياً، وإعادة الوثائق الأصلية للطلبة عن طريق البريد.
٣٠-تهيئة الطلاب للتسجيل قبل بداية الفصل الدراسي لتمكين الطلبة من تسجيل جداولهم ذاتياً
٣١-القيام بإجراء التسجيل المبدئي للتعرف على رغبات الطلبة فيما يتعلق بالأيام والأوقات المناسبة لهم.
٣٢-تحقيق العدالة في القبول والسرعة في الإنجاز والشفافية في العرض. (جامعة حائل، ٢٠٢٠)

ويتولى قبول الطلاب في الجامعات عمادة القبول والتسجيل وتعتبر هذه العمادة من العمادات الرئيسة في الجامعات لتعاملها المباشر مع الطلبة ولتقديمها الخدمات والإرشادات المهمة لهم من بداية قبولهم في الجامعة وحتى تخرجهم.

ثامنا: نماذج لبعض عمادات القبول والتسجيل في الجامعات السعودية

عمادة شؤون القبول والتسجيل بجامعة الملك سعود: أنشأت عام ١٣٩٤ هـ (موقع الجامعة)

الرؤية: الريادة والتميز في عمليات القبول والتسجيل واستقطاب أفضل الطلاب بالجامعة للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

الرسالة: تحقيق التميز في أداء كافة عمليات وخدمات القبول والتسجيل في إطار يحقق الجودة والشفافية والعدالة بين الطلبة، مع التوظيف الأمثل للتقنية في كافة العمليات من خلال عناصر بشرية متميزة وأنظمة عمل محفزة وذات جوده عالية، والتعاون مع الشركاء داخل الجامعة وخارجها للمساهمة في تنمية الشأن الأكاديمي والوطني.

القيم: تحقق عمادة القبول والتسجيل رؤيتها ورسالتها من خلال منظومة القيم الجوهرية التالية:

- الجودة والتميز: تقيس العمادة أداءها من خلال تطبيق مقاييس رفيعة المستوى تحترم الطموحات الكبيرة والسعي وراء التميز من خلال الالتزام بأعلى المقاييس في تقديم جميع خدماتها.
- العمل بروح الفريق: تلتزم العمادة التزاما راسخا بتنمية القدرة على العمل بروح الفريق لدى كافة منسوبيها.
- العدل والنزاهة: تلتزم العمادة بالموضوعية والحياد والتجرد تجاه الأشخاص والمواقف
- المسئولية والمحاسبة: من خلال منظومة واضحة للمهام والمسؤوليات وآليات المراجعة والمحاسبة.
- الشفافية: وضوح الإجراءات وإتاحة المعلومات للجميع ووجود آليات واضحة للاعتراض أو الشكاوى.

الأهداف:

- تحقيق الجودة والاعتماد، وفق معايير الجودة لجميع الخدمات التي تقدمها عمادة شؤون القبول والتسجيل.
- تنمية كفاءة الأداء، وتشجيع التميز والإبداع لدى منسوبي العمادة.
- تطوير آليات ومعايير قبول الطلاب والطالبات، داخل وخارج المملكة.
- تدعيم الشراكة القائمة، داخل وخارج الجامعة.
- تطوير خدمات وعمليات القبول والتسجيل، مع التوظيف الأمثل للتقنية.

ويرتبط عميد القبول والتسجيل بوكالة الجامعة للشؤون التعليمية والأكاديمية.

البرامج الاكاديمية:

- برامج الدبلوم: (المحاسبة، البرمجة وقواعد البيانات، السكرتارية الطبية، الأنظمة، الأعمال المصرفية).
- برامج البكالوريوس.

الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون القبول والتسجيل بجامعة الملك سعود:

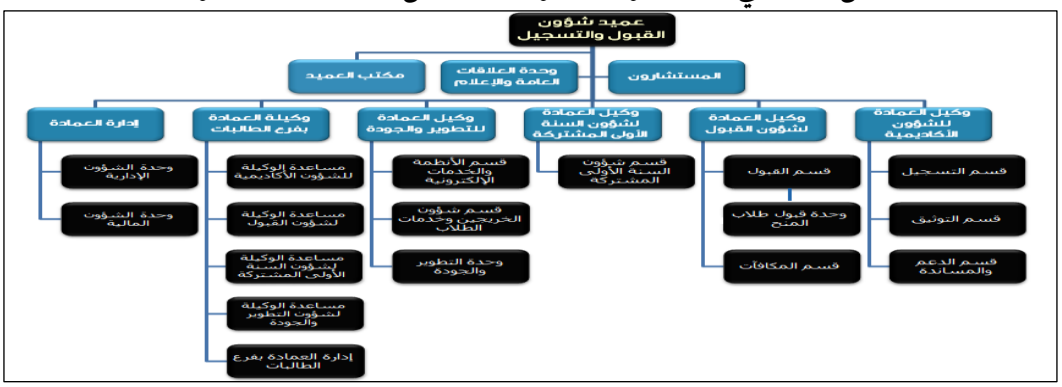

عمادة القبول والتسجيل بجامعة حائل: أنشأت عام ١٤٢٦هـ (موقع الجامعة)

الرؤيـة: تسعى عمادة القبول والتسجيل إلى تحقيق الجودة والتميز في خدمات القبول والتسجيل وفق أحدث الأساليب والنظم الإلكترونية الحديثة.

الرسالـة: تلتزم عمادة القبول والتسجيل بتقديم خدمات متميزة، وتسهيل إجراءات القبول والتسجيل في إطار يحقق الجودة والعدالة بين الطلبة، من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة، والموارد البشرية والمادية، وتوافر أنظمة عمل ذات جودة عالية، ودعم منظومة الإرشاد الأكاديمي، وتطبيق سياسات ومعايير واضحة تضمن تحقيق الشفافية بين الطلبة، وتسهم في تطوير الأداء الجامعي.

الأهـداف الاستراتيجية: تتمثل الأهداف الاستراتيجية لعمادة القبول والتسجيل في:

١-تطوير آليات ومعايير قبول الطلاب والطالبات داخل وخارج المملكة.

٢-حوسبة جميع أعمال القبول والتسجيل، والإرشاد الأكاديمي، وتقديمها لجميع منسوبي الجامعة.

٣- التوظيف الأمثل للتقنية الحديثة لضمان جودة الخدمات، والإجراءات الخاصة بالقبول والتسجيل.

٤- العمل على إيجاد مكان (مقعد دراسي) في الجامعة لكل طالب / طالبة محقق لشروط القبول بها.

٥- التحديث الإلكتروني لآليات توثيق سجلات الطلاب الأكاديمية.

٦- استقطاب أفضل الطلاب والطالبات إلى الجامعة من خريجي المرحلة الثانوية.

٧- توعية الطلاب بلوائح وأنظمة الدراسة، والاختبارات بمختلف كليات الجامعة.

ويرتبط عميد القبول والتسجيل بوكالة الجامعة للشؤون الأكاديمية.

البرامج الاكاديمية: برامج الدبلوم وبرامج البكالوريوس والسنة التحضيرية.

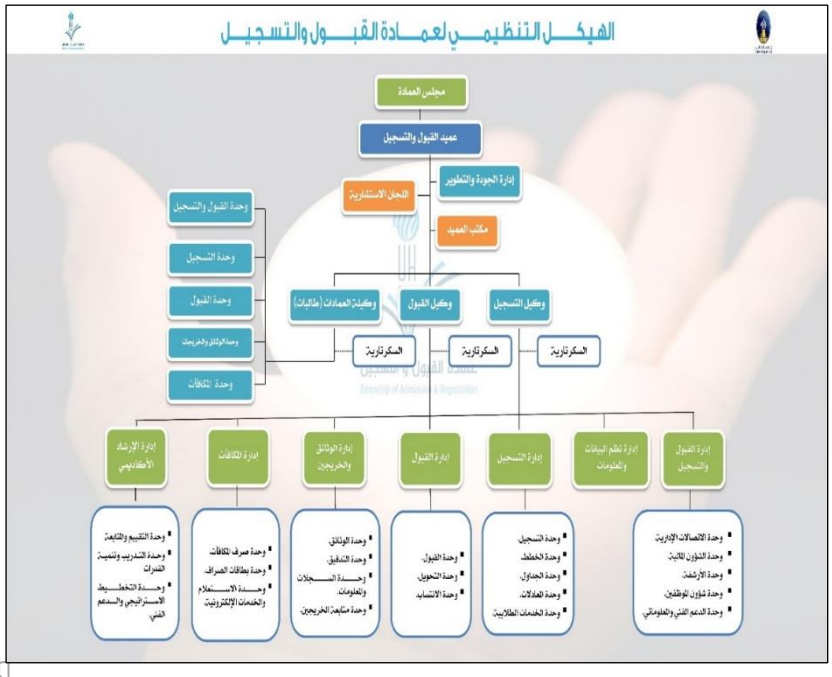

تاسعا: نماذج عربية وعالمية

أولا: النماذج العالمية:

التجربة البريطانية:

عادة ما تتم عملية الالتحاق ببيئات التعليم العالي في المملكة المتحدة من خلال هيئة قبول مركزية وهي خدمات القبول الخاصة بالجامعات والكليات، وهنا نجد أن الطلاب ينبغي عليهم ملء الاستمارة وتحميل البيانات الشخصية، والتي ينبغي أن تتضمن مرجعية واحدة على الأقل، وينبغي على المدارس الثانوية في هذه الحالة تقديم درجات البكالوريا الخاصة بهم. وهنا نجد أنه يتحتم على الطلاب تحديد المسار أو التخصص الذي يرغبون في دراسته والذي عادة ما يستمر لفترة بين ثلاث إلى أربع سنوات، أما في حالة رغبة الطالب في تحويل المسار فإنه يتعين عليه في هذه الحالة إعادة التقديم بطلب التحاق وإعادة الدراسة من بدايتها.

وهنا نجد أن خدمات القبول الخاصة بالجامعات والكليات، تعمل على توفير العديد من البرامج التدريبية والإرشادية للعاملين في مجال التعليم العالي من أجل دعم عملهم في مجال عمليات القبول، هذا إضافة إلى إصداره لعدد من الكتيبات الإرشادية السنوية التي تتضمن معلومات متعلقة بالكفايات الدولية الخاصة بقبول الطلاب في المملكة المتحدة.

أما عند الحديث عن المعايير المنظمة للقبول في الجامعات ببريطانيا فإننا نجد أنها تعتمد على نظام التقديم الإلكتروني مع التأكد من مستويات الكفاءة الأكاديمية واللغوية، أما عن قرارات القبول النهائية فيتم اتخاذها بناء على فريق القبول وغيره من الأقسام الأكاديمية ذات الصلة. أما فيما يتعلق ببعض التخصصات مثل الالتحاق ببرامج إعداد المعلم فإنه ينبغي على المتقدمين اجتياز المتطلبات الخاصة بالتعليم الأولي للمعلم.

وسوف نتناول أهم أسس القبول في جامعة أكسفورد في بريطانيا:

جامعة أكسفورد (Oxford of (the University)

يتنافس الطلاب المتقدمين للجامعة على القبول بناء على: المعدل التراكمي للثانوية العامة المتقدمة (تحتوي على مواد تخصصية، كتمهيد للتخصص)، ودرجات الاختبار التحصيلي، واختبار القدرات والتقرير الشخصي للطالب الذي يضم الهوايات، وخبرات العمل والطموحات .

فعلى سبيل المثال في كلية الطب يتم التنافس في القبول بناء على أن تتضمن دراسة الأحياء والكيمياء والفيزياء، والرياضيات، ودرجات اختبار القبول بكلية الطب، والتقرير الشخصي الذي يظهر الرغبة في دراسة الطب، والمعدل التراكمي للدراسة التمهيدية خلال ثلاث سنوات، أما في كلية العلوم الهندسية فيتم بناء: على درجات الثانوية العليا المتقدمة على أن تشتمل على دراسة الرياضيات والفيزياء، ودرجات اختبار القدرة الفيزيائية، وتقرير الشخص عن نفسه الذي يظهر الرغبة في دراسة العلوم الهندسية، وتقرير لجنة المقابلة، وفي تخصص علوم الحاسب يتنافس الطلاب بناء على درجات الثانوية العليا المتقدمة على أن تتضمن دراسة الرياضيات والفيزياء، وتقرير الشخص عن نفسه الذي يظهر رغبته في دراسة علوم الحاسب، وتقرير لجنة المقابلة، وخطاب توصية المعلمين، كما يتطلب كل برنامج دراسة مواد معينة في المرحلة الثانوية لعدة سنوات . (الزامل، ٢٠١٢، ص٦)

التجربة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول في مجال استخدام الاختبارات والمقاييس حيث يتميز نظامها التعليمي بدرجة عالية من التنوع مما أدى إلى تنوع النماذج المستخدمة للقبول، ويعتبر معدل الثانوية العامة من أهم المعايير التي تحظى بالمقام الأول في اعتبار كثير من الجامعات الأمريكية عند صناعة قرار القبول حيث تعتمد حوالي (٧٤٪) من الجامعات الأمريكية على معيار الثانوية. وبالرغم من أن لكل جامعٍ في الولايات المتحدة الأمريكية الحق في وضع الشروط والضوابط والمتطلبات الخاصة بالقبول بها إلا أنها جميعا تشترك في معظم الشروط التالية: (موسى والعتيبي، ٢٠١٢، ص ٩٠).

- المعدل التراكمي لتقديرات الطالب في المرحلة الثانوية: حيث تشترط الجامعات الأمريكية حصول الطالب على معدل تراكمي في المرحلة الثانوية عادة (٥ , ٢) من أصل ٤ .

- اختبارات قبول تضعها كل جامعة أو كلية: تضع كل جامعة اختبارات خاصة لقياس القدرات الخاصة بالأقسام لديها.
- سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية: تشترط بعض التخصصات دراسة موضوعات معينة في المرحلة الثانوية حسب التخصص المناظر في المرحلة الجامعية.
- خطابات التوصية والتقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة عن الطالب: وهي عبارة عن ملاحظات المعلمين للطالب خلال سنوات دراسته من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب.
- المقابلة الشخصية: ويقتصر استخدامها على بعض الكليات أو التخصصات التي تتطلب خصائص معينة لا يكشف عنها غير هذا المعيار مثل كليات الطب والكليات العسكرية.
- اختبارات قبول على مستوى الدولة: وهي اختبارات التحصيل والاستعدادات التي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما مجلس امتحان القبول بالكليات وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية وأهم هذه الاختبارات هو اختبار(ACT) واختبار (SAT) ,Scholastic Aptitude Test

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن كل ولاية تتولى مسؤولية وضع الإرشادات الخاصة بسياسات القبول، بل أن بعض الولايات تستخدم تلك السياسات في وضع معايير القبول في البيئات المدرسية، وفي بعض الأحيان نجد أن بعض المبادرات الفيدرالية تؤثر على السياسات الخاصة بالولايات، كما أن القائمين على تقديم المقررات الدراسية يشتركون في وضع معايير القبول في المقرر، وعند النظر في إجراءات قبول الطالب في البيئات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه ينبغي التأكيد على تنوع تلك السياسات، إلا أنه وبصورة عامة يمكن القول بأن معايير القبول تعتمد على عدد من الاختبارات مثل اختبارات الكفاءة الدراسية SAT، واختبارات التحصيلية

المعيارية للكليات الأمريكية standardized ACT tests achievement، واختبارات إدارة القبول للطالب الجامعيين. Graduate Management Admissions Test

أما عند الحديث عن المحتوى الخاص بتلك الاختبارات فهو عادة ما يتضمن المهارات المنطقية، واللغوية، واللفظية، والرياضية، وكذلك العديد من الأدوات الأخرى لقياس الكفايات المعرفية.

ويمكن القول بأن استخدام معايير القبول في الكليات الأمريكية هو أمر يعتمد على نوع المؤسسة؛ فبالرغم من أن (٩٧٪) من المؤسسات العامة ذات الأربع سنوات تحتاج الحصول على دبلومة المدرسة العليا، إلا أن (٧ , ٨٣٪) من مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى الحصول على تلك الدبلومة، إضافة إلى أن هناك ما يقارب من (٦٢٪) من الكليات المجتمعية تعمل على توظيف سياسات القبول المفتوحة، وعلى الجانب الآخر فإننا نجد أن (٥ , ٧٪) فقط من مؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات هي التي تعتمد على سياسات القبول المفتوح، ولكن بصورة عامة يمكن القول بأن معظم مؤسسات التعليم العالي سواء أكانت من الكليات أم الجامعات تعتمد على اختبارات القبول والأداء الأكاديمي للطلاب في المدارس العليا.

ونظام القبول في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على اللامركزية بصورة أكبر؛ حيثما نجد أن إجراءات القبول عادة يتم وضعها من قبل البيئات الجامعية التي تحدد أعداد الطلاب، ومعايير القبول، والمتطلبات الخاصة بالاختبار وهنا نجد أن الهيئات الفيدرالية والولايات لا يكون لديها المسؤولية عن إدارة عمليات القبول. وعادة ما تتولى مجالس الكليات مسؤولية تطوير وإدارة الاختبارات المعيارية متضمنة في ذلك اختبارات الكفاءة الدراسية.

وسوف نتناول سياسة القبول في جامعة هارفارد الأمريكية كمثال فيما يلي:

جامعة هارفارد: University Harvard

تختار الجامعة أفضل ٩٪ من الطالب المتقدمين إليها على درجات الاختبار بناء التحصيلي، واختبار القدرات، تقييمات المعلمين السابقين، ودرجات الثانوية العامة، وتفضل الجامعة الطالب

الذين لديهم أكثر من لغة، وأصحاب المواهب الخاصة، ويتم إجراء مقابلة للطالب بعد حساب معدل القبول الكلي له.

ويتنافس الطالب للقبول في كلية الطب بناء على: درجات اختبار القبول بكلية الطب الذي يتكون من مجالات في العلوم (الكيمياء والفيزياء، والأحياء والكيمياء العضوية)، والقدرة اللفظية، والمعدل التراكمي للدراسة التمهيدية، والمعدل التراكمي للمقررات التمهيدية المرتبطة بتخصصات الأحياء، والكيمياء، والفيزياء، والرياضيات واختبار مهارة الكتابة والقدرة على التحليل، واستخدام الحاسوب، واللغة الإنجليزية واختبار المهارات الشخصية، ويعتبر اختبار القبول من المعايير الأساسية للقبول في كل كليات الطب الأمريكية.

ويتنافس الطالب للقبول بكلية الهندسة والعلوم التطبيقية: بناء على دراسة ومعدل المقررات التمهيدية التالية: مقدمة في الرياضيات، الرياضيات التطبيقية، مقدمة في العلوم الهندسية، العلوم البيئية والتكنولوجيا، الإبداع الهندسي، مقدمة في الهندسة الكهربائية، استخدام الحاسب في التصميم، الكيمياء والفيزياء، الفسيولوجيا الكمية. (العثماني، ٢٠١٢).

التجربة الألمانية:

الشرط الأساسي للالتحاق بالجامعات الألمانية هو شهادة إتمام الدراسة الثانوية. وتعتمد جميع الهيئات الأكاديمية التي تخضع لنظام الجامعات الألمانية نتائج اختبارAP كمعيار أساسي تستند عليه في عملية قبول الطلبة، كما أن الطلبة الحاصلين علىAP فرصتهم في القبول للجامعات الألمانية أكثر من غيرهم، كما أن الهيئات الأكاديمية الألمانية تعطي أولوية القبول لخريجي الثانوية العامة الذين قدموا من أربع إلى خمسة اختبارات AP في اختبارات منوعة، شرط ألا تقل درجاتهم في كل اختبار عن٣ درجات. ويجب أن يشمل السجل الأكاديمي لطالب المرحلة الثانوية على ١٦

مادة دراسية تشمل اللغة الإنجليزية ودراسة لغات أخرى والدراسات الاجتماعية والرياضيات والعلوم وبناء على المواد التي درسها الطالب، يتم تحديد نوع اختبار AP الذي يقدم عليه.

- اختبارات قدرات بعد الثانوية العامة لراغبي الدراسة بكليات الفنون والموسيقى.
- التوزيع الجغرافي في بعض مجالات الدراسة.
- السنة التحضيرية حسب التخصصات الدراسية:

- سنة تحضيرية لجميع فروع الدراسة الهندسة والرياضية والعلوم الطبيعية باستثناء علم الأحياء وتسمى (T- Kurse) وتدرس بها مواد : الرياضيات – الفيزياء – الكيمياء – الرسم الهندسي – اللغة الألمانية.
- سنة تحضيرية للطب والصيدلة وعلم الأحياء وما شابه ذلك وتسمى (M- Kurse) وتدرس بها مواد: علم الأحياء – الفيزياء – الكيمياء – الرياضيات – اللغة الألمانية.
- سنة تحضيرية لجميع الفروع الاقتصادية وتسمى (W- Kurse) وتدرس بها مواد: الرياضيات – علم الاقتصاد – التاريخ والجغرافيا – علم الاجتماع – اللغة الألمانية.
- سنة تحضيرية لجميع فروع علم اللغة الألمانية والفروع التاريخية والأدبية والفلسفية وتسمى (G- Kurse) وتدرس بها مواد: اللغة الألمانية – التاريخ – الأدب الألماني – اللغة الإنجليزية – علم الاجتماع – الجغرافيا.
- سنة تحضيرية لجميع فروع اللغات (ما عدا اللغة الألمانية) وتسمى (S- Kurse) وتدرس بها مواد: اللغة الألمانية – لغة أجنبية ثانية – لغة أجنبية ثالثة – علم الاجتماع – الأدب الألماني.

التدريب العملي:

يقرر النظام الدراسي ولائحة الامتحانات في كثير من التخصصان الدراسية مثل الهندسة والعلوم الطبيعية، أن يحصل الطالب على فترة تدريب عملي مرتبط بالدراسة.

يجب قضاء نصف المدة قبل البدء في الدراسة أو قبل أداء الامتحان المرحلي المتوسط (Vordiplom) على أبعد حد. (القرني، ١٤٣٩، ص ٨٤).

ثانيا: النماذج العربية:

أولا: التجربة المصرية:

يختص مجلس الجامعات بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعي في مصر والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجات البلاد وفحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة للتحقق من استيفائها للضوابط المنصوص عليها واقتراح تطوير نظم الامتحانات وتحديد عدد المقبولين بالكليات والمعاهد الخاصة بما يتناسب مع الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة فيها، ومتابعة أنشطة الجامعات المصرية كتقييم أدائها وإعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية التي تمنحها، شروط القبول في الجامعات المصرية فيما يلي:

- الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
- النجاح في المواد المؤهلة للقبول بكلية المراد الالتحاق بها.
- استيفاء المعدل الأدنى للقبول في الكلية المراد الالتحاق بها وفقا لما يقرره سنويا مجلس الجامعات في ضوء نتيجة الثانوية العامة والأماكن المتاحة.
- يتم قبول الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها العام الحالي أو الأعوام السابقة بحد أقصى خمس سنوات بالنسبة لمن يرغب في الالتحاق بالكليات العملية و١٠ سنوات للالتحاق بالكليات النظرية شرط استيفاء المواد المؤهلة والمعدل المقرر.
- يتم قبول الطلاب الحاصلين على الدبلومات التجارية والصناعية ودبلوم الفنادق والسياحة في الكليات المناظرة لمؤهلاتهم بذات معدل قبول الحاصلين على الثانوية العامة على أن تحتسب مجاميعهم بعد حذف المواد العملية.
- يتم قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية بالكليات التي تناسب القسم الذي درسوه بشرط استيفاء المواد المؤهلة والمعدل الأدنى المقرر على أن تحتسب مجاميعهم بعد حذف المواد الدينية. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٨).

ويكون ذلك عن طريق مركز يطلق عليه "مكتب تنسيق القبول" وهو الجهة المختصة قانونيا بقبول أوراق الطلاب المصريين الحاصلين على الشهادات المختلفة وترشيحهم للجامعات الحكومية والمعاهد العالية والمتوسطة.

كما يقوم المكتب بأداء مهامه بتوزيع الطلاب على الكليات والمعاهد المختلفة، وذلك في حدود النسب والأعداد المقررة، وفي ضوء الضوابط والشروط والقواعد التي يختص المجلس الأعلى للجامعات بمسؤولية إصدارها، وتنفيذها مكتب التنسيق. ومكتب التنسيق تابع إداريا للإدارة المركزية لتنسيق القبول للتعليم العالي، بقطاع التعليم بوزارة التعليم العالي.

حيث يوجد هناك عدد من الخطوات الرئيسية الهامة التي يجب على الطلاب اتباعها خلال تعاملهم مع مكتب التنسيق وذلك حتى يمكنهم إتمام عملية التنسيق بطريقة ميسرة وبأقل حد من الأخطاء، وتبدأ هذه الخطوات بصرف الأوراق ودليل القبول، وتنتهي بتسليم الأوراق ومراجعتها وإعلان نتائج الترشيحات النهائية وإرسال الملفات للجامعات المختلفة. (الموقع الشبكي لكتب التنسيق الرئيسي بمصر، ٢٠١٧)

ثانيا: التجربة الأردنية:

يحدد مجلس العمداء قبل بداية كل عام جامعي أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل كلية/ تخصص في ذلك العام، وذلك في ضوء احتياجات الأردن وإمكانيات الجامعات، ويتم قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية وفقا للشروط التالية:

- أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها.
- يسمح لطلبة الثانوية الفرع العلمي التقدم للقبول للتخصصات العلمية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة.
- يسمح لطلبة الثانوية الفرع الأدبي والشرعي التقدم للقبول في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة ونظم المعلومات الإدارية.

- يسمح لطلبة الثانوية فرع الإدارة المعلوماتية التقديم للقبول في تخصصات عدة أدبية أو علمية محددة في القانون.
- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفروع المهنية التقدم للقبول في تخصصات محددة لكل فرع مهني شرط دراسة المادتين الإضافيتين المقررتين للفرع المهني المعني (الفرع الصناعي، الفرع التجاري، فرع الاقتصاد المنزلي، الفرع الفندقي، الفرع الزراعي، ...).

وهناك لجنة أكاديمية تقوم بتوحيد معدل قبول الجامعات (الرسمية والخاصة) بـ (٦٥٪) مع رفع معدلات القبول في تخصصات تتطلب دراستها مهارات أساسية لا تتوفر في المعدلات المتدنية إلى (٧٠٪).

حيث أن الهدف من توحيد المعدلات "رفع مستوى التعليم العالي، وتجويد نوعية بما يصب في مصلحة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وانعكاس ذلك على سوق العمل وتعزيز التنافسية لخريجي الجامعات الأردنية سواء في السوق المحلي أو الإقليمي والعالمي".

وتشترط أسس القبول بالجامعات الرسمية والخاصة أن يكون الحد الأدنى لمعدلات القبول في الجامعات الرسمية (٨٥٪) في كليات: الطب، وطب الأسنان و(٨٠٪) في كليات: الهندسة، والصيدلة. و(٧٥٪) في كليات: العلوم الطبية المساندة، وعلوم التأهيل والطب البيطري. و(٧٠٪) في كليات: الشريعة، والتمريض، والحقوق، والقانون، والزراعة، والصحافة والإعلام. و(٦٥٪) لبقية التخصصات (باستثناء هندسة الحاسوب).

وبحسب الأسس يحدد مجلس التعليم العالي قبل بداية كل عام دراسي، أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل تخصص من تخصصات الجامعات الرسمية في ذلك العام بناء على النسب المحددة من قبل كل جامعة من هذه الجامعات، وفي ضوء توصية مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون القبول تنافسيا وفق العناصر التالية:

- ٥٠٪ من معدل الطالب في امتحان الشهادة الثانوية أو ما يعادله.

- ٥٠٪ من علامات الطالب في امتحان القدرات الخاص بطبيعة التخصص الذي يتقدم الطالب للالتحاق به.

ويعقد اختبار القدرات مرة واحدة لجميع الطلبة المتقدمين بطلبات الالتحاق ويشمل جميع التخصصات والفئات المحددة في أسس القبول.

كما تقدم الجهات المسؤولة عن تنفيذ عملية قبول الطلبة ضمن التخصصات والفئات الواردة في هذه الأسس بالتنسيق مع الجامعة المعنية وتزويدها بأسماء الطلبة المرشحين للقبول ضمن كل تخصص، وقبل وقت كاف من عقد الامتحان، وبعد ذلك تقوم الجامعة المعنية بقبول العدد المقرر لكل تخصص من الطلبة الحاصلين على أعلى المعدلات في معيار المفاضلة، وأخيرا: يكون هناك شروط إضافية يقررها مجلس عمداء الجامعات المعنية للالتحاق بها. (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المملكة الأردنية)

وفي ما يلي ملخص لأبرز سياسة القبول في التجارب العالمية والعربية المتناولة في هذه الدراسة:

المعايير / التجربة	المعدل التراكمي للثانوية العامة	اختبار القدرات	الاختبار التحصيلي	التقرير الشخصي للطالب	خطابات التوصية	التدريب العملي
البريطانية	√	√	√	√		
الأمريكية	√	√	√	√	√	
الألمانية	√	√				√
المصرية	√					
الأردنية	√	√				
السعودية	√	√	√			

ونلاحظ أن تجارب الجامعات العالمية والعربية قدمت العديد من المعايير والتوجهات نحو القبول، وعند مقارنة تلك المعايير بمعايير جامعاتنا السعودية نجد أن جامعاتنا تعتمد على بعض المعايير الكمية مثل اختبار الثانوية العامة واختبار القدرات والاختبار التحصيلي، إلى جانب اعتمادها على بعض المعايير النوعية مثل المقابلات الشخصية التي تجريها في بعض التخصصات كشرط للقبول، ودراسة مقررات معينة قبل الالتحاق بالكلية كما هو الحال في السنة التحضيرية.

المبحث الثاني: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وتعتمد على ثلاثة محاور رئيسة هي:

- مجتمع حيوي: قيمه راسخة، بيئته عامرة، بنيانه متين.
- اقتصاد مزدهر: فرصه مثمرة، استثماره فاعل، ذو تنافسية جاذبة، موقعه مستغل.
- وطن طموح: حكومته فاعلة، مواطنه مسؤول.

وفي مجال تطوير التعليم أكدت الرؤية على:

- ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.
- تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية (رؤية المملكة ٢٠٣٠).

ويرى الداود (٢٠١٧، ص ٣٦١) أن الرؤية ركزت بشكل كبير على مجالات رئيسة منها:

- إعادة النظر في التخصصات التي لا تخدم سوق العمل واستبدالها بغيرها.
- التركيز على جودة التعليم الجامعي المقدم من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، وأن تصبح ٥ جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية بحلول ٢٠٣٠.

ونص برنامج التحول الوطني لوزارة التعليم المنبثق من رؤية ٢٠٣٠ على الأهداف الاستراتيجية الآتية:

- تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلاب.
- تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.
- تحسين استقطاب المعلمين وتأهيلهم وتطويرهم.
- إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب.
- تحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
- رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم.

(برنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، **(https://2u.pw/Y6Jia)**

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة القرني (١٤٣٩) بعنوان: "تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية تصور مقترح". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية، والتعرف على أبرز التجارب العالمية في سياسة القبول بالجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية، وتقديم تصور مقترح لتطوير سياسات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية، وكان مجتمع الدراسة جميع القيادات من عمداء ووكلاء في الجامعات الحكومية السعودية، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، وتوصلت للنتائج التالية:

- أن واقع سياسات القبول في الجامعات السعودية جاءت بدرجة عالية.
- أن المتطلبات اللازم توفرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية جاءت بدرجة عالية.
- يمكن أخذ المعايير المطبقة في التجارب العالمية بعين الاعتبار.
- تقديم تصور مقترح قابل للتطبيق.

دراسة العبد المنعم (٢٠١٦) بعنوان: "سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير "دراسة تحليلية". وهدفت إلى التعرف على واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية، والتعرف على أبرز توجهات سياسة التعليم الثانوي الداعمة لتطوير سياسة القبول في التعليم الجامعي بالمملكة، واقتراح تصور لتطوير سياسة القبول بالتعليم الجامعي بالمملكة في ضوء الاتجاهات المعاصرة في مجال سياسة القبول بالتعليم الجامعي في بعض دول العالم، والوقوف على تجارب بعض الدول المختلفة لتطوير سياسة القبول في جامعاتها للاسترشاد بها والإفادة منها في تحديد البدائل المقترحة لتطوير نظم القبول الحالية، ومدى إمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واشتملت عينة الدراسة على القائمين على تنفيذ سياسة القبول بالجامعات من أعضاء هيئة التدريس المعنيين وموظفي عمادات القبول والتسجيل في الجامعات، ومن أبرز النتاج ما يلي:

- وجود انخفاض كبير في الممارسات التي يجب أن تنهض عليها سياسة القبول في الجامعات السعودية.
- تحديد جوانب واقع سياسات القبول بالجامعات ذات التقدير المنخفض جدا.
- أن توجهات سياسة التعليم الثانوي الداعمة لسياسة القبول بالجامعات من وجهة نظر العينة ككل حظيت بتقدير منخفض جدا.
- اتفقت العينة ككل وبتقدير عالي على أهمية معيار درجات الثانوية واختبارات القبول كمعيار أساسي للقبول بالجامعات.
- قدمت الدراسة تصورا مقترحا لتطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة القرني (١٤٤٠) ودراسة العبد المنعم (٢٠١٦) بالهدف من الدراسة وهو معرفة واقع سياسة التعليم في الجامعات السعودية، وبعض المحاور التي تم بحثها.

واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة القرني (١٤٤٠) ودراسة العبد المنعم (٢٠١٦) بإضافة محور رؤية ٢٠٣٠.

وتميزت الدراسة الحالية عن دراسة القرني (١٤٤٠)، ودراسة العبد المنعم (٢٠١٦) بربط القبول برؤية ٢٠٣٠.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي، لمناسبته لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في المجتمع المكون من جميع العمداء ووكلاؤهم ورؤساء الأقسام في جامعات القصيم وحائل والجوف وعددهم التقريبي ٥٠٠ فردا.

عينة الدراسة: قام الباحث بتوزيع استبانة إلكترونية على المجتمع، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من أفراد المجتمع، حيث بلغ عدد من استجاب ٣٥ فرد والجدول التالي يبين عددهم:

جدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير (العمل الحالي)

م	العمل الحالي	العدد	النسبة
١	عميد العمادة	٦	١٧,١٪
٢	وكيل العمادة	١٠	٢٨,٦٪
٣	رئيس القسم	١٩	٥٤,٣٪
المجموع		٣٥	١٠٠٪

ويتضح من الجدول (١) التوزيع لأفراد عينة الدراسة.

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، وقام الباحث بعمل الاستبانة بالاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة من محورين، وبلغت عدد العبارات ٣٧ عبارة.

نتائج الدراسة والتصور المقترح

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

يوضح الجدول رقم (٢) استجابات أفراد عينة الدراسة المحور الأول (واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية) البعد الأول (مجال العدالة وتكافؤ الفرص)

الرقم	العبارة	النسب والتكرارات		
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص				
١	تحديد درجة الثانوية العامة للطالب المستحق للقبول.	٣٠	٥	٠
		٨٥,٧٪	١٤,٣٪	٠٪
٢	تعد نتيجة الثانوية العامة هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد.	٣٣	٢	٠
		٩٤,٣٪	٥,٧٠٪	٠٪

الرقم	العبارة	النسب والتكرارات		
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص				
٣	لتحقيق العدالة في توزيع الطلاب على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم.	١٧	١٧	١
		٪٤٨,٦	٪٤٨,٦	٪٢,٨
٤	يساهم اختبار القدرات والتحصيلي التي ينفذها المركز الوطني للقياس والتقويم في تحقيق العدالة بين الطلاب.	١٧	١٨	٠
		٪٤٨,٦	٪٥١,٤	٪٠
٥	يساهم اختبار القدرات في إبراز المواهب الابتداعية للطلاب.	٤	١٩	١٢
		٪١١,٤	٪٥٤,٣	٪٣٤,٣
٦	تعتمد الجامعة معايير قبول مباشرة دون احتساب معدل السنة التحضيرية في تحديد التخصص.	٢	٢	٣١
		٪٥,٧	٪٥,٧	٪٨٨,٦
٧	يتم إجراء دراسات التأكيد من أن الطلاب موزعين حسب الجنس بشكل يتناسب مع توزيعهم في المجتمع.	٥	٣٠	٠
		٪١٤,٣	٪٨٥,٧	٪٠
٨	يتم اتخاذ الإجراءات والخطوات لضمان العدالة في قبول الطلاب.	١٦	١٩	٠
		٪٤٥,٧	٪٥٤,٣	٪٠
٩	يتم مسبقا تحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل على توفير الدعم لهذه الفئة في الوقت المناسب.	١١	٢٤	٠
		٪٣١,٤	٪٦٨,٦	٪٠
١٠	خدمات وإجراءات القبول في الجامعة واضحة.	٢١	١٤	٠
		٪٦٠	٪٤٠	٪٠
١١	تتوافق خدمات القبول في الجامعة مع أهداف الجامعة.	٢٥	١٠	٠
		٪٧١,٤	٪٢٨,٦	٪٠
١٢	يتم تزويد الطلاب بدليل يحدد بوضوح شروط القبول بالجامعة.	٢١	١٤	٠
		٪٦٠	٪٤٠	٪٠
١٣	يتم توضيح ترتيبات وآليات القبول من خلال التسجيل بالجامعة.	٢٢	١٣	٠
		٪٦٢,٩	٪٣٧,١	٪٠
١٤	يتم تنظيم إجراءات قبول الطلاب غير السعوديين من طلاب المنح المخصصة.	٢٣	١٢	٠
		٪٦٥,٧	٪٣٤,٣	٪٠
١٥	يتم اتخاذ إجراءات دورية لتعريف طلاب المدارس الثانوية بأقسام الجامعة وتخصصاتها المختلفة.	٩	٢٢	٤
		٪٢٥,٧	٪٦٢,٩	٪١١,٤

ويتضح من الجدول رقم (٢) والمتعلق بالمحور الأول: واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية، البعد الأول: مجال العدالة وتكافؤ الفرص أن أعلى مجموع استجابات لأفراد عينة الدراسة جاءت بنسبة ٩٤,٣ بدرجة موافق لصالح عبارة "تعد نتيجة الثانوية العامة هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد"، تليها العبارة: " تحديد درجة الثانوية العامة للطالب المستحق للقبول." في المرتبة الثانية بنسبة ٨٥,٧٪، وتعزى هذه الموافقة إلى الدلالة القوية على الاعتماد على معدل الثانوية وأنه المعيار الوحيد الذي تتمسك به الجامعات بقوة.

يوضح الجدول رقم (٣) استجابات أفراد عينة الدراسة المحور الأول (واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية) البعد الثاني: (مواءمة نظام القبول ورؤية ٢٠٣٠)

الرقم	العبارة	النسب والتكرارات		
	البعد الثاني: مواءمة نظام القبول ورؤية ٢٠٣٠	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
١٦	يتم قبول الطلاب في الجامعات طبقا لاحتياجات تحقيق رؤية ٢٠٣٠	٤	٣٠	١
		٪١١,٤	٪٨٥,٧	٪٢,٩
١٧	يوجد تنسيق مسبق بين الجامعات لتحديد عدد المقبولين في التخصصات المختلفة.	٠	١١	٢٤
		٪٠	٪٣١,٤	٪٦٨,٦
١٨	تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبا لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.	٣	٢٩	٣
		٪٨,٦٠	٪٨٢,٩	٪٨,٦
١٩	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات رؤية ٢٠٣٠.	٤	٣٠	١
		٪١١,٤	٪٨٥,٧	٪٢,٩
٢٠	هناك ربط بين خدمات الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة.	٣	٢٩	٣
		٪٨,٦	٪٨٢,٩	٪٨,٦

ويتضح من الجدول (٣) والمتعلق بالمحور الأول: واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية، البعد الثاني: مواءمة نظام القبول ورؤية ٢٠٣٠؛ أن أعلى مجموع استجابات جاء بدرجة موافق إلى حد ما بنسبة ٨٥,٧٪ لصالح العبارتين "يتم قبول الطلاب في الجامعات طبقا لاحتياجات تحقيق رؤية ٢٠٣٠" و " يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات رؤية ٢٠٣٠"

وجاءت العبارتين: " تعمل الجامعة على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلبا لتحقيق رؤية ٢٠٣٠" و " هناك ربط بين خدمات الاستيعاب الجامعي وحاجات التنمية الشاملة" في المرتبة الثانية بنسبة ٩ , ٨٢٪، وتعزى هذه النتيجة المتوسطة إلى أن الجامعات لازالت تسعى إلى مواءمة رؤية ٢٠٣٠.

يوضح الجدول رقم (٤) استجابات أفراد عينة الدراسة المحور الأول (واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية) البعد الثالث: (التقويم والتطوير لنظام القبول)

الرقم	العبارة	النسب والتكرارات		
	البعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
٢١	تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية.	٥ ٪١٤,٣	٣٠ ٪٨٥,٧	٠ ٪٠
٢٢	يوجد توازن بين أعداد الطلاب المقبولين في الكليات الإنسانية والعلمية في الجامعة.	٤ ٪١١,٤	٥ ٧٤,٣	٢٦ ٪١٤,٣
٢٣	يتم تحديد التخصص بناء على كلا من: معدل السنة التحضيرية والدرجة الموزونة للطالب في مرحلة الثانوية حسب النسب التي تحدده كل جامعة.	١٩ ٪٥٤,٣	١٦ ٪٤٥,٧	٠ ٪٠
٢٤	تجري الجامعة تقويما ذاتيا دوريا لخدمات القبول في الجامعة.	١٤ ٪٤٠	٢١ ٪٦٠	٠ ٪٠
٢٥	يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب توجهات الطلاب.	٩ ٪٢٥,٧	٢٣ ٪٦٥,٧	٣ ٪٨,٦
٢٦	تعمل الجامعة على إضافة معايير أخرى بما يتناسب وطبيعة كل كلية.	١٠ ٪٢٨,٦	٢٥ ٧١,٤	٠ ٪٠
٢٧	تحافظ الجامعة على شروط القبول في تخصصات معينة بغض النظر على مستوى الإقبال عليها.	٩ ٪٢٥,٧	٢٥ ٪٧١,٤	١ ٪٢,٩
٢٨	تعقد الجامعات امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.	٦ ٪١٧,١	١٩ ٪٥٤,٣	١٠ ٪٢٨,٦

ويتضح من الجدول (٤) والمتعلق بالمحور الأول: واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية، البعد الثالث: التقويم والتطوير لنظام القبول؛ أن أعلى مجموع استجابات جاء بدرجة

موافق إلى حد ما بنسبة ٧ , ٨٥٪ لصالح عبارة: "تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية"، تليها عبارة: " يوجد توازن بين أعداد الطلاب المقبولين في الكليات الإنسانية والعلمية في الجامعة" بدرجة موافق إلى حد ما بنسبة ٣ , ٧٤٪، وتعزى هذه النتيجة إلى سعي الجامعات على التقويم المستمر المتوازن لبرامجها.

يوضح الجدول رقم (٥) استجابات أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني: المتطلبات اللازم توفرها لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

الرقم	العبارة	النسب والتكرارات		
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
١	تحقيق رؤية ٢٠٣٠ يعد أحد الأهداف الرئيسة لنظام القبول في الجامعة.	٣٠	٥	٠
		٨٥,٧٪	١٤,٣٪	٠٪
٢	توفير خطط وآليات استراتيجية واضحة ومعلنة لتطوير القبول الجامعي بما يلائم متطلبات رؤية ٢٠٣٠.	١٤	٢١	٠
		٤٠٪	٦٠٪	٠٪
٣	الاعتماد على خبراء واستشاريين متخصصين في برامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠ لتطوير خدمات القبول في الجامعات.	١٣	٢٢	٠
		٣٧,١٪	٦٢,٩٪	٠٪
٤	يتم تطوير جوهر القبول ليكون منصبا على النوعية وليس الكمية.	١٥	١٩	١
		٤٢,٩٪	٥٤,٣٪	٢,٩٪
٥	يتم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم وخدمات القبول.	١٥	٢٠	٠
		٤٢,٩٪	٥٧,١٪	٠٪
٦	يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق والجدارة.	١٩	١٥	١
		٥٤,٣٪	٤٢,٩	٢,٩٪
٧	تعمل الجامعات بشكل مستقل، بحيث يكون لكل جامعة نظام قبول خاص بها.	١٣	٢١	١
		٣٧,١٪	٦٠٪	١,٩٪
٨	العمل على الحد من الهدر الاقتصادي الناتج عن الرسوب وتغيير التخصصات من خلال مراجعة معايير القبول.	١٣	١٨	٤
		٣٧,١٪	٥١,٤٪	١١,٤٪
٩	العمل على تناسب أعداد المقبولين في الجامعة مع القدرة الاستيعابية المادية والبشرية.	١٢	١٨	٥
		٣٤,٣٪	٥١,٤٪	١٤,٣٪

ويتضح من الجدول رقم (٥) والمتعلق بالمحور الثاني: المتطلبات اللازم توفرها لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، أن أعلى مجموع استجابات جاءت بدرجة موافق وبنسبة ٨٥,٧٪ لصالح عبارة "تحقيق رؤية ٢٠٣٠ يعد أحد الأهداف الرئيسة لنظام القبول في الجامعة" تليها عبارة: "يتم القبول في الجامعات السعودية وفق الاستحقاق والجدارة" بدرجة موافق وبنسبة ٥٤,٣٪، وتعزى هذه النتيجة إلى التوجه نحو المستقبل وتحقيق الرؤية وتجويد المخرجات.

ويتبين من نتائج الدراسة وفقا لمحاورها وأبعادها إجمالا أن هناك رغبة جادة لدى عينة الدراسة في تطوير خدمات القبول، حيث حصلت استجاباتهم بدرجة موافق على أعلى النسب المئوية في تحليل النتائج كما يلي:

في المحور الأول (واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية) البعد الأول (مجال العدالة وتكافؤ الفرص) كانت أعلى نسبة بدرجة موافق لصالح عبارة "تعد نتيجة الثانوية العامة هي أحد المعايير الضرورية للقبول في الجامعة وليست المعيار الوحيد" وبلغت ٩٤,٣٪
المحور الأول (واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية) البعد الثاني: (مواءمة نظام القبول ورؤية ٢٠٣٠) كانت أعلى نسبة بدرجة موافق لصالح العبارتين "يتم قبول الطلاب في الجامعات طبقا لاحتياجات تحقيق رؤية ٢٠٣٠" و " يتم وضع نظام لإجراء مراجعة التخصصات حسب متطلبات رؤية ٢٠٣٠" ، وبلغت ٨٥,٧٠٪.
المحور الأول (واقع خدمات القبول في الجامعات السعودية) البعد الثالث: (التقويم والتطوير لنظام القبول) كانت أعلى نسبة بدرجة موافق إلى حد ما لصالح عبارة: "تعمل الجامعة على تعديل نظام القبول بما يتماشى مع التغيير في محتوى البرامج الأكاديمية"، وبلغت ٨٥,٧٪.
المحور الثاني: المتطلبات اللازم توفرها لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، كانت أعلى نسبة بدرجة موافق لصالح عبارة "تحقيق رؤية ٢٠٣٠ يعد أحد الأهداف الرئيسة لنظام القبول في الجامعة"، وبلغت ٨٥,٧٪.

ويرى الباحث أن النتائج تعكس الأهمية الكبيرة لمعدل الثانوية العامة وأنها المعيار الأول والأهم ضمن معايير القبول، بالإضافة للمعايير الأخرى والتي لا تقل أهمية عنها، ويرى الباحث اهتمام الجامعات برؤية ٢٠٣٠ ومراعاتها لأهمية التخصصات المطلوبة لتحقيق الرؤية، وأيضا لاحظ الباحث اهتمام الجامعات بأهمية التقويم والتطوير المستمر لنظام القبول بما يتواكب مع التغيرات المتلاحقة، وأن الجامعات تسعى لتطوير معايير القبول فيها بما يتلاءم مع رؤية ٢٠٣٠،

وبما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين، والسعي لتقديم الخدمة للطلاب بأساليب وطرق عادلة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما التصور المقترح لتطوير خدمات القبول في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

التصور المقترح:

أهداف التصور المقترح:

١- تكامل أهداف جودة التعليم الجامعي مع التعليم العام من خلال دعمه للتنمية المجتمعية.

٢- تكافؤ الفرص والعدل في القبول في ضوء احتياجات رؤية ٢٠٣٠.

٣- الجودة في مدخلات التعليم الجامعي الداعمة لتحقق متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

٤- قبول الطلاب بناء على القدرات والمهارات والميول من خلال وضع اختبار يقيسها بدقة.

٥- تقديم مجموعة من الآليات اللازمة لتنفيذ التصور المقترح.

٦- السعي لتنويع معايير قياس مستوى الطلبة الراغبين بالالتحاق بالتعليم الجامعي وتنويعها لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

مبررات التصور المقترح:

- أن التعليم الجامعي يستهدف الشمولية في قبول الطلاب وحفظ حقوقهم في الحصول على قبول للدراسة.
- مراعاة العدل والمساواة في القبول.
- الإقرار بأهمية التطوير في عملية القبول الجامعي.
- الاهتمام بالطلبة بوصفهم هدف لتطوير آليات القبول.
- وضع آليات وشروط لكل جامعة بناء على ما تقدمه من تخصصات.
- الإفادة من الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بنظم القبول.

- الأخذ بالاعتبار احتياج الدولة المستقبلية من مخرجات الجامعة في التخصصات، ومدى ملائمتها لسوق العمل في ضوء رؤية ٢٠٣٠.
- الاعتماد على القبول المقنن من أجل تجويد المخرجات واستيعابها في سوق العمل.
- مراجعة نظم القبول بالجامعات من أجل التطوير لتلبية المتطلبات المستقبلية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.
- الحاجة الماسة لتطوير نظام القبول الحالي في الجامعات بما يحقق رؤية ٢٠٣٠.
- أن تتنوع التخصصات في الجامعات بحسب طبيعة المنطقة، وأن تلغى التخصصات المكررة في الجامعات القريبة من بعضها.
- أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل طرف من الأطراف المعنية بعمليات آليات القبول وفتح المجال للعمل التشاركي من قبل جميع المستفيدين.
- الأعداد الكبيرة من فئة الشباب المتخرجين من الثانوية والراغبين في مواصلة التعليم الجامعي في التخصصات التي تلبي رغباتهم.
- التركيز على احتياجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات المتنوعة المحققة لرؤية ٢٠٣٠.
- من أجل المحافظة على مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة يتوجب النظر للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة في الجامعات والكليات.
- تعاون الجامعات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بتحديد احتياجات سوق العمل المستقبلية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.
- تكوين قاعدة بيانات بعدد الفرص المتاحة لكل تخصص في الحاضر والمستقبل وفقا لرؤية ٢٠٣٠.

النتائج المتوقعة للتصور المقترح:

١-تهيئة طلبة قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل متحلين بالمهارة الإتقان.

٢-التفوق والتقدم في البرامج التي يلتحق بها الطالب ويتقنها بمهارة.

٣-الرضا المجتمعي على آليات القبول ومدى تحقيقها لتطلعاتهم بكل عدل ودقة.

٤-قيام الجامعات بتحقيق رغبة الطالب وميوله من خلال تسهيل قبوله في التخصص المناسب لضمان تقدمه العلمي بمهارة وإتقان.

٥-العمل على جعل الجامعة بوابة لسوق العمل من خلال ضخ طلبة ماهرين قادرين على تلبية احتياجات أرباب العمل ومؤسسات الدولة من الوظائف لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

٦-تحقيق تطلعات وآمال رؤية ٢٠٣٠ الهادفة لسد احتياج سوق العمل من الخريجين أصحاب المهارة.

٧-استيعاب جميع الخريجين في تخصصات تخدم متطلبات سوق العمل وتحقق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

٨-استفادة الجامعات من التجارب الإقليمية والعالمية في إجراءات القبول وآلياته.

آليات تطبيق التصور المقترح:

١- الحفاظ على اختبارات القدرات والتحصيلي والثانوية في كافة الجامعات وإضافة اختبارات تقيس الابداع والموهبة.

٢- عقد امتحانات خاصة للتأكد من توافر القدرات الأساسية لبعض التخصصات.

٣- تعديل نظام القبول في الجامعات بما يتماشى مع التغير في محتوى البرامج الأكاديمية.

٤- توجيه القبول للطلاب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية في ضوء رؤية ٢٠٣٠، وبما لا يتعارض مع إمكانات ورغبات الطلاب في الدراسة الجامعية.

٥- توزيع الطلبة المقبولين على التخصصات ذات العلاقة بقدراتهم وميولهم، تحقيقا لمبدأ العدالة.

٦- تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع والبحث العلمي بتقديم مبادرات تتعلق باحتياجات الدولة من التخصصات والتعريف بها ونشرها في المؤتمرات وفي مختلف الوسائل، وتكون موجهة لجميع أطياف المجتمع وبما يواءم رؤية ٢٠٣٠.

٧- العمل على تناسب أعداد المقبولين مع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.

٨- استحداث تخصصات مستقبلية قد يحتاجها سوق العمل تلبي متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

٩- إنشاء مركز مستقل تتولى وزارة التعليم تمويله، يتولى إجراء الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بآليات وإجراءات القبول.

معوقات تطبيق التصور المقترح:

١- الرغبة المجتمعية العالية والطلب المتزايد على الالتحاق بالتعليم والجامعي، ورغبتهم في استيعاب جميع الخريجين بلا استثناء.

٢- تدني مستوى بعض خريجي الثانوية العامة.

٣- الضعف العام في التنسيق بين الجهات المعنية بالقبول في مؤسسات التعليم الجامعي.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات بتبني الجامعات سياسات وآليات حديثة تساعدها في التغلب على المعوقات السابقة.

المقترحات

١- إجراء مزيد من الدراسات حول سياسات وخدمات القبول في الجامعات لتتواكب مع احتياجات العمل المستقبلية.

٢-إجراء دراسات عن خدمات القبول مع تغيير عينة الدراسة.

٣-إجراء دراسات مقارنة بين سياسات وخدمات القبول في الجامعات السعودية والعالمية.

التوصيات

١-التوجه الفوري لإغلاق تخصصات لا يحتاجها سوق العمل والتوجه إلى التخصصات المحققة لرؤية ٢٠٣٠.

٢-العمل على اختيار الطلاب أصحاب المهارة ووضع اختبارات تقيس المهارة والقدرة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. أحمد: سهام يس، تهامي: جمعة سعيد، ٢٠١٢، دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمي للجامعات، مجلة مستقبل التربية العربي، مج ١٩، ع ٨١، القاهرة، مصر.

٢. آل سعود، فيصل المشاري، (٢٠٠٩). تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، المؤتمر الإقليمي العربي بعنوان (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية) – المنعقد في يونيو بالقاهرة: مصر.

٣. الزامل، محمد بن عبد الله، (٢٠١٢). قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، رسالة الخليج العربي – السعودية، ٣٣ (١٢٦)، ص ص ١٥٧-٢١٤.

٤. الداود، عبد المحسن، (٢٠١٧). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، جامعة القصيم، ص ص ٤١٩-٤٤٢.

٥. العبد المنعم، فهد محمد، (٢٠١٦). سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس – كلية التربية، مج ٤٠، ع ٢.

٦. العثماني، نزيه شجاع، (٢٠١٢). "الدراسة في الجامعات الأمريكية ارشادات للحصول على قبول للدراسات العليا في أمريكا مع نبذة عن دراسة القانون والطب والتسويق والبكالوريوس في جامعات أمريكا" ط٢.

٧. العجيمي: نوف، التويجري: فاطمة، ٢٠١٦م، مستوى جودة الخدمات التعليمية في الجامعات السعودية في ضوء مقياس مطور: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج٩، ع٢٥، ص ص ١٣٥ – ١٦٣.

٨. موسى، محمد؛ العتيبي، منصور، (٢٠١٢). تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ١ (٣٠)، ص ص ٧٧ – ١١١.

٩. القليب: انتصار، ٢٠٠٧م، العولمة والسياسات التربوية والتعليمية وأثر البطالة على الخريجين: عرض التجربة الليبية، المؤتمر العربي السنوي الثالث حول الاتجاهات الحديثة لجودة الأداء الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص ٢ -٣٠.

١٠. سرور، عايدة، (٢٠١١). مشروع تطوير اختبارات القبول بجامعة المنصورة: نموذج لرؤية جديدة نحو قبول الطلاب بالجامعات المصرية، المؤتمر الخامس عشر بعنوان (التربية العلمية: فكر جديد لواقع جديد)، المنعقد في سبتمبر، الجمعية المصرية للتربية العلمية: مصر.

١١. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م. (١٤٣٨هـ)، المملكة العربية السعودية، جامعة القصيم.

١٢. موقع وزارة التعليم، تم الاسترجاع بتاريخ ٣/١/ ١٤٤٢هـ على الربط: https://2u.pw/Y6Jia

١٣. القرني، حواء، (١٤٣٩). تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية تصور مقترح، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٤. الكاظمي، زهير أحمد علي، (١٩٩٠). المدخل إلى شؤون الطلاب في التعليم العالي-المفهوم -النشاطات - الأسس، ط٢.
١٥. جامعة حائل تم الاسترجاع في ١٤٤٢/١/٢٥هـ على الرابط
http://www.uoh.edu.sa/Subgates/Deans/Registration/About/Pages/Default.aspx
١٦. جامعة الملك سعود تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٢/١/٢٥هـ على الرابطhttp://dar.ksu.edu.sa/ar
١٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (٢٠٠٨) الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
١٨. موقع المكتب التنسيق الرئيسي بمصر، تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٢/١/٢٧هـ https://tansik.egypt.gov.eg/application/Certificates/Mo3adla/Dalel/1-1.htm
١٩. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المملكة الأردنية تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٢/١/٢٧هـ http://www.mohe.gov.jo/ar/pages/Legislation.aspx